الشواهد الصرفية في كتاب توضيح التوضيح للأشموني:الحديث والأثر أنموذجًا

سهى عباس ناصر
أ.د. ليث قُهيَرّ عبد الله
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الانبار، العراق

ملخص
إنَّ كثيرًا من البيانين قديمًا وحديثًا أجازوا الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف، والدليل أنَّك لا تقرأ كتابًا في البيان إلَّا وتجد مؤلفه قد استشهد بالحديث النبوي، والأشموني واحدًا من العلماء الذين استشهدوا بالحديث النبوي الشريف وجعله في المرتبة الثانية من مصادر الاحتجاج لمسائله الصرفية التي عالجها في كتابه توضيح التوضيح، وهو بهذا يكون تابعًا لابن مالك وشُرّاح الألفية في الاستدلال بالحديث النبوي، ولم يكتف بالاستشهاد بالحديث النبوي للمسائل الصرفية، بل استشهد به للمسائل الخلافية التي جرت بين البصريين والكوفيين، فكان يأتي به في المسائل الخلافية استدلالًا للقضايا الصرفية المختلف فيها، ولتعدّد الشواهد في الدراسات اللغوية ووجودها مع كل ظاهرة تولد اعتقاد لدى الدارسين بأنَّ القاعدة قادرة على ضبط الاستعمال اللغوي، ومن هنا فقد كان للقياس أثر كبير في الدراسات البيانية، وأصبح الحكم في العديد من مسائل الخلاف، فمن هنا كانت دراستي، فقمت بتحديد موضع الشاهد في كتاب توضيح التوضيح للأشموني ومن ثم توضيحه وأجراء موازنة بين اراء العلماء وذكر حجج كل منهما والخروج بنتيجة تكون خلاصة الشاهد او المسألة.
الكلمات الافتتاحية: التوضيح، الأشموني، الصرف، الحديث

Morphological Evidence In The Book “Tafheer Al-Tadhweh” By Al-Ashmouni

Suha Abbas Nasser
P.Dr. Laith Qhair Abdullah
Department of Arabic, College of Arts, University of Anbar, Iraq
drlah17@uoanbar.edu.iq

Abstract
Many grammarians, past and present, permitted invoking the noble hadith of the Prophet, and the evidence is that you do not read a book about the statement unless you find that its author has cited the hadith of the Prophet, and Al-Ashmouni is one of the scholars who cited the noble hadith of the Prophet and placed it in the second place among the sources of invocation for his morphological issues that he dealt with in his book Explanation Clarification, and in this way he is a follower of Ibn Malik and the explainers of the millennium in reasoning with the hadith of the Prophet, and he did not suffice with citing the hadith of the Prophet for morphological issues, but rather he cited it for controversial issues that took place between the Basrans and the Kufis, so he used to bring it in controversial issues as a reasoning for the morphological issues in which there is disagreement, and for the multiplicity of evidence in studies Linguistics and its presence with every phenomenon generates a belief among scholars that the rule is capable of controlling linguistic use, hence the analogy had a great impact in the graphic studies, and it became the arbiter in many issues of disagreement, hence my study, so I identified the position of the witness in the book Explanation of the Explanation of Al-Ashmouni And then clarify it and make a balance between the opinions of scholars and mention the

arguments of each of them and come up with a conclusion that is the summary of the witness or the issue.
Keywords: Clarification (Tawdih), Ashmouni, Hadith

المقدمة

الشواهد الصرفية من الحديث والأثر لا يقل أهميته من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثال، واختصرت المبحث عل ثلاث مسائل من الحديث والأثر، وقسمت المبحث إلى تمهيد ومطلبين:

الأول: الشواهد الصرفية في الحديث النبوي. وفيه تعريف الحديث لغةً واصطلاحًا، وثلاثة مسائل، الأولى: المصدر واسم المصدر، والثانية: حذف إحدى التاءين، والثالثة: إبدال الميم من الواو أو النون.

الثاني: الشواهد الصرفية في الآثار. وفيه تعريف الأثر لغةً واصطلاحًا، وثلاثة مسائل، الأولى: التصغير، والثانية: أوزان المبالغة ، والثالثة: إبدال الهمزة تاءً.

أسباب المبحث

من أهم الأسباب هو اشتهار ابن عصفور في علم الصرف، في توضيح التوضيح للأشموني الذي حقق حديثًا.

أهمية المبحث

تكمن أهمية المبحث في مكانة علم الصرف ما بين فنون اللغة العربية، لتوضيح دقة المعاني.

أهداف المبحث

وأهم هدف في المبحث بيان مكانة ابن عصفور بين الصرفيين، وبيان تعليقاته على من سبقه.

التمهيد

يُعدُّ الحديث النبويّ في المرتبة الثانية بعد القرآن وقراءاته في البيان والفصاحة، ولا يشك مسلم ولا يرتاب في أنَّ فصاحة النبي ﷺ لا تضاهيها فصاحةُ بشرٍ، وأسلوبه في حديثه لا يقاربه أسلوب، فلقد ألقت عليه الفصاحة رَواقها وشدَّت به البلاغة نِطاقها، وبما أنَّ الحديث النبوي المصدر الثاني في التشريع بلا منازع، فكذلك هو بالنسبة إلى اللغة والنحو والصرف.

وقد اختلفت البيانيون الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف وانقسموا على ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأوَّل: الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا، منهم ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام وغيرهم، وهذا الاتجاه هو المُعَول عليه وإليه المصير.

الاتجاه الثاني: رفض الاحتجاج بالحديث صراحة، منهم أبو حيان وأبو الحسن ابن الضائع، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنْ يكون هذا ليس من لفظه عليه الصَّلاة والسَّلام؛ وذلك لأنَّ الرُّواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، أو أنَّ هذا من تحريف الرُّواة إذ إنَّ أغلبهم كانوا من الأعاجم (**ينظر: أبو حيان، 2001م، 2/ 154**)، وهذا يعني أنَّ أصحاب هذا الاتجاه تعلقوا بعلّتين:

الأولى: جواز الرِّواية بالمعنى.

الثانية: وقوع اللحن في الأحاديث؛ لأنَّ من الرُّواة غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب.

الاتجاه الثَّالث: التوسط بين الجواز والمنع، ومن أبرزهم أبو إسحاق الشاطبي (ت790ه). وقد قسَّم الحديث على قسمين:

القسم الأوَّل: ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به الاستشهاد.

القسم الثاني: ما اعتنى ناقله بلفظه كالأحاديث التي قُصد فيها بيان فصاحته ﷺ، والأمثال النبوية، وهذا يصح الاستشهاد به في النحو(**الفجال،1997م، ص9-10**).

ثُمَّ أضاف الأستاذ محمد الخضر حسين (ت1377ه) قسمًا ثالثًا: وهو تفصيل لِما أجمله الشاطبي، وقد عالج هذا الموضوع في مجمع اللغة العربية على خير ما يعالجه تَبْتٌ، وانتهى من بحثه إلى النتيجة الآتية، إلى أنَّ من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد وهي ستة أنواع (**ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي 3 /208–210**):

الأوَّل: ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ ومحاسن بيانه.

الثاني: ما يُروى من الأقوال التي يُتَعَبد بها.
الثالث: ما يُروى على أنَّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.
الرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظُها سواء أكان من لفظ النبي ﷺ أم الصحابة أم التابعين الذين ينطقون بالكلام العربي الفصيح.
الخامس: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كالشافعيّ ومالك.
السَّادس: ما عُرف من حال رواته أنَّهم لا يُجيزون الرّواية بالمعنى.

المطلب الأول: الشواهد الصرفية في الحديث النبوي

تعريف الحديث لغةً واصطلاحًا:
أولًا: الحديث في اللغة: وهو في الأصل ضدُّ القديم، يقال: حدث يحدث حدوثًا وحدثانًا (**التبريزي، 2008م، 114، 115**).
ومنه حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ. فَإِنَّ قَوْمَكِ قَصَّرُوا فِي الْبِنَاءِ» (**مسلم،2001م، (بَاب نَقْضِ الْكَعْبَةِ وَبِنَائِهَا) (1333)2/972**).
وعَنِ الْحَسَنِ، أَنَّهُ قَالَ: حَادِثُوا هَذِهِ الْقُلُوبَ بِذِكْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهَا سَرِيعَةُ الدُّثُورِ أي: أجلوها (**المروزي،1419هـ**، ص91، و **الهروي،1999م، 2/ 412**).
وقد يُطلقُ على المعنى القائم بالنَفس، يقال: حدَّثتُ نفسي بكذا.
ومنه الحديث عَنْ أَبِي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ» (**البخاري،1422هـ، (بَاب: الطَّلَاقِ فِي الْإِغْلَاقِ وَالْكُرْهِ) (ر: 4968)5/2020**).
ولا يطلق (الكلام) على ما في (النفس) إلا بقيدٍ، فالأصل خلافه.
والتّحديث: تفعيل من الحدث.
والمحدِّث كأنّه يوجِدُ الأمرَ الحديثَ، أي: يجلو القلوبَ به (**التبريزي، 2008م، 110، 111**).
ثانيًا: الحديث في الاصطلاح: عند الإطلاق يراد به ما يُرفَعُ إلى رسول الله ﷺ من قوله وفعله، فتكون السُّنّة أعم منه، وقيل: ومن تقريره، فتكونُ السُّنّة مُرادفةً له.
والسُّنّة في الغالب تستعمل في الأحكام، والحديث فيها وفي غيرها، فيكون الحديثُ أعمَّ منها من هذا الوجه (**التبريزي، 2008م، 115**).

المسألة الأولى: المصدر واسم المصدر
قال الأشُمونيّ: (قوْلهُ عليهِ الصّلاة والسّلام: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ» (**المالكي،1992م، (ر:135) (136) 2/60، والبغدادي،1960م، (ر: 487) 1/247**).
إذْ (القُبْلَةُ) اسمُ مَصْدرٍ لا مَصْدَر؛ لأنَّ مَصْدَر قَبَّلَ: التَقْبِيْل) (**شلال، (ب ت)، ص 677**).
بينما (قُبْلَة) اسم مصدر رباعيّ؛ لأنّه من (قبّل)، فـ (قبّل يُقبّل تقبيلًا).
فما كان على وزن: (فَعَّل) فمصدره: (تفعيل). و(القُبلة) (**ينظر: الأنصاري،1957م، 1/ 3، والحازمي. (ب ت)،8/ 78**).
واسم المصدر قد يعطى حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، وليس ذلك بمطّرد في اسم المصدر، ولا فاش فيه (**ينظر: ابن الناظم،2000م، 298**)، واختلف في إعمال اسم المصدر، فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون، قال بعضهم: إلّا في ضرورة، وتأوّلوا ما ورد من ذلك على إضمار فعل (**ينظر: المرادي،2008م،2/288، وناظر الجيش،1428هـ، 4/1579**).
خلاصة المسألة: بينت المسألة الفرق بين المصدر واسم المصدر، والخلاف بين الكوفيين والبصريين.

المسألة الثانية: حذف أحدى التاءين

قال الأشُمونيّ: (وفي الحَدِيث: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»(**مسلم، 2001م، (74/1(93)**)، أي: تتحابوا فحذفت إحدى التاءين تخفيفًا (**البكري، 2004م، 5/ 325**).

قال تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص من الآية: 48] أي: يتَظاهَرَانِ فأدغمَ التَّاء في الظَّاء وحذف النُّون (**ينظر: أبو حيان، ١٩٩٨م، 845/2**). قرأ أبو عمرو من بعض طُرُقه: {قالُوا ساحِرانِ تظَّاهَرَا} (والقراءة التي جيء بها لأجل الاستشهاد هي قراءة تشديد الظاء، فقال أبو حيان: (وَإِنَّمَا هَذَا عِنْدِي مِنْ بَابِ حَذْفِ النُّونِ حَالَةَ الرَّفْعِ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي النَّثْرِ قَلِيلًا جِدًّا، وَذَلِكَ فِي قراءة أبي عمرو، وَمِنْ بَعْضِ طُرُقِهِ: (قَالُوا ساحران تظَّاهرا) بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ، أَيْ أَنْتُمَا سَاحِرَانِ تَتَظَاهَرَانَ فَأَدْغَمَ التَّاءَ فِي الظَّاءِ وَحَذَفَ النُّونَ) (وَقَرَأَ أَبُو خَلَّادٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ: تَظَّاهَرَا بِالتَّاءِ، وَتَشْدِيدِ الظَّاءِ) وقال الداني: (أخطأ أبو خلّاد في هذا الموضع إذ أجراه وهو فعل ماض في التشديد الذي لا وجه له فيه مجرى سائر ما جاء في القرآن من الأفعال المضارعة. وكلهم قرأ تظاهرا مخفّفة الظاء إلا ما حكاه ابن مجاهد عن عبد الحميد بن بكّار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر أنه شدّد الظاء، وذلك لحن، لأن الفعل ماض)، (ينظر: **الداني، 2007م، 1453/4، وأبو حيان، 2001م، 209/3، 312/8، وابن الجزري، 1399ه، 16/1**)

خلاصة المسألة: جواز حذف إحدى التاءين.

المسألة الثالثة: إبدال الميم من الواو أو النون.

وفي إبدال الميم من الواو: أبدلت وجوبًا من الواو، وفي "فَم" إذ أصله "فَوه"؛ **بدليل** جمعه على: **"أفْوَاه" فحذفوا الهاء تخفيفًا، ثم أبدلوا الميم من الواو فإن أضيف رجع إلى الأصل فقيل: "فُوك"، وربما بقي الإبدال** مع الإضافة **نحو**: قوله عليه الصلاة والسلام: **"لَخَلُوف فَمِ الصَّائِمِ** أطْيَب عندَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ"(**المالكي، 1992م، 329/1**، و**الطيالسي، 1999م، 4/ 122**) ، **وأبدلت** وجوبًا **من النون بشرطين: سكونها ووقوعها قبل الباء، سواء أكانا في كلمة، أو كلمتين** نحو: ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [**الشمس: الآية 12**]، و﴿ مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾ [**يس: من الآية 52**]، وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع بناء مع تنافر لين النون وعينها؛ لشدة الباء، وإنما اختصت الميم بذلك؛ لأنها من مخرج الياء.

خلاصة المسألة: إبدال الميم من الواو وجوبًا، أمَّا إبدال الميمم من النون فبشرطين الأول: سكون النون. والثاني: وقوعها بعد الباء، في كلمة أو كلمتين.

المطلب الثاني: الأثر

تعريف الأَثَرُ لغةً واصطلاحًا:

أولًا: الأَثَرُ فِيْ اللُّغَةِ: بقِيَّةُ الشَّيْءِ والجمعُ آثارٌ وأُثُورٌ وخَرَجْتُ فِي إِثْرِه وفي أَثَرِه أَي بَعْدَه، وتَأَثَّرْتُه تَبِعْتُ أَثَرَه (**ينظر: بن سيده، 2000م، 173/10، وابن منظور، 1414هـ، 5/4**).

ثانيًا: الأَثَرُ اصْطِلَاحًا: يطلق على الحديث المرفوع والموقوفِ، وعند كثيرٍ من الناس عند الإطلاق مخصوص بالموقوف على الصحابي (**ينظر: التبريزي، 2008م، ص122**).

تمهيد

ومن الوقف يترك الإبدال قول بعضهم: "يا أهلَ سورة البَقَرَتْ"، فقال مجيب: "لا أحفظُ منها ولا آيَتْ"(**ينظر: الثمانيني، 1999م، ص216**).

وأكثر من وقف بالتاء سكنها ولو كانت منونة منصوبة، وعلى هذه اللُّغة كتب في المصحف ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾ (الدخان: 43) و ﴿امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: من الآية 10] وأشباه ذلك. أما تاء غير التأنيث فلا تغير، وشذّ قول بعضهم "قَعَدْنَا على الفُرَاه"، يريد: الفُرَات. أي: إبدال الهاء، من تاء التأنيث (**ينظر: ابن جني، 1999م، 130/1، والهمداني، 1400هـ، 322/4**).

قال أعرابي: إنَّ الْمُسَافِرَ وَمَالَهُ لَعَلَى قَلَتٍ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ (**قيل: إنَّه حديث، لكنه ضعيف جدًا، ينظر: الألباني، 1405هـ، 383/5، والشجري، 2001م، 8/2، والدمشقي، 2000م، 186/2، 186**، تقول: منه "قِلْت" بالكسر قال الشاعر(**البيت من البحر الطويل، قيل لبشر بن ابي خارم، ينظر الأسدي، ب.**

(1993م، 88):

تَظَلُّ مَقَالِيتُ النِّسَاءِ يَطَأْنَهُ * يَقُلْنَ: أَلَّا يَلْقَى عَلَى الْمَرْءِ مِئْزَرُ**

كانت العرب تزعم أن "المِقْلَات" إذا وطئت رجلًا كريمًا قتل غدرًا عاش ولدها، **ومن العرب من لا ينزل هذا** الساكن بعد الكسرة **منزلة المكسور** فلا يميل لأجل حرف الاستعلاء ذكر ذلك سيبويه **(ينظر: سيبويه،1988م،131/4)**.

ومقتضى كلام الناظم في التسهيل **(ينظر: الهمداني، 1400هـ، 326)** والكافية: أنَّ الإمالة فيه وتركها سواء، وعبارة الكافية:

كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَـ الْمِطْوَاعَ مِرْ
وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ ... بِكَسْرِ رَا كَـ غَارِمًا ولَا أَجْفُو

يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة بعد الألف كفت مانع الإمالة، سواء كان حرف استعلاء المجموعة في قوله: (خص ضغط قط)، أو راء غير مكسورة؛ فيمال، نحو: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: من الآية 7] و"غارم، وضارب، وطارق"، ونحو: {دَارُ الْقَرَارِ} [غافر من الآية 39] ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء، ولا للراء غير المكسورة؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع، وكفته عن المنع؛ فلم يبق له أثر.

تنبيهات:

الأول: من هنا علم أنَّ شرط كون الراء مانعة من الإمالة أنْ تكون غير مكسورة؛ لأن المكسورة مانعة للمانع؛ فلا تكون مانعة.

الثاني: فهم من كلامه جواز إمالة نحو: ﴿إِلَى حِمَارِكَ﴾ [البقرة من الآية 259] بطريق الأولى؛ لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الإمالة–وهي حرف الاستعلاء، أو الراء التي ليست مكسورة- فإمالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى.

الثالث: قال في التسهيل: وربما أثرت–يعني الراء-منفصلة تأثيرها متصلة، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو: "بقادر" أي لا تكف مانعها وهو القاف، ولا تفخيما، في نحو: "هذا كافر" ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد؛ فيميل الأول ويفخم الثاني **(ينظر: الصبان، 1997م، 32/4)**.

ومن إمالة الأول قول هدبة بن خشرم [من الطويل] **(الخشرم، 1986م، 76)**:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ ... بمنهمرٍ جَوْنِ الربابِ سَكُوبِ

المسألة الأولى: التصغير:

قال الاشموني: (فوائد التّصغير عند البصريّين أربع: تصغير ما يتوهم أنه كبير، نحو: "جُبَيل"، وتحقير ما يتوهّم أنّه عظيم، نحو: "سُبَيع"، وتقليل ما يتوهّم أنّه كثير، نحو: "دُرَيْهِمَات"، وتقريب ما يتوهّم أنّه بعيد زمنًا أو محلًّا أو قدرًا، نحو: "قُبَيل العصر وبُعَيد المغرب وفُوَيق هذا ودُوَين ذاك وأصَيغر منك"، وزاد الكوفيّون معنى خامسًا، وهو: التّعظيم **(ينظر: السيرافي، 2008م، 164/4، والزمخشري، 2001م، 3/ 394، والاستراباذي، 1975م، 191/1، وأبو حيان، ١٩٩٨م،85/4 351/1)** ، كقول "عمرَ" في "ابن مسعود": "كَنَيِّف (الكنيف: وعاء تكون فيه أداة الراعي، **ينظر: النجار، 2001م**، 250/4) مُلِئَ عِلْمًا" (هذا حديث موقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولم يرفعه إلى النبي-صلّى الله عليه وسلّم-فعن زيد بن وهب قال: (كنت جالسًا عند عمر إذ جاءه رجل نحيف فجعل ينظر إليه ويتهلّل وجهه ثمّ قال: كنيف ملئ علمًا، يعنى عبد الله بن مسعود)، **(ينظر: مسلم، 1997م، 360/3)**. وَلَا مُلَازَمَةَ بَيْنَ التَّصْغِيرِ وَبَيْنَ التَّحْقِيرِ أَوْ التَّقْلِيلِ. **(نيل الأوطار، 1425ه-2004م،1/ 20).**

يَأْتِي لِلتَّعْظِيمِ، كَقَوْلِ لبيد بن ربيعة العامري [من الطويل] **(ديوانه**، 85):

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ *** دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وَلِلتَّلَطُّفِ كَقَوْلِ العرجي [البسيط] **(ديوانه**، 182):

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا *** هوَ لِباي بينَ الضَّالِ والسَّمُرِ

ويرد: صغر أملح، والفعل لا يصغر. **(شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، 1/ 356).

خلاصة المسألة: خمس معانٍ للتصغير يحدده السياق، منها للتحبيب والتحقير.

المسألة الثانية: أوزان المبالغة.

قال الأشُمونيّ: (و "خِلِّيفَى"، وهي الخلافة، قال عمر رضي الله عنه: "لو أمكنني الأذان مع الخِلِّيفى لأذّنت"(**ابن سعد، 1968م،220/3، وابن حنبل،1997م،130/3**)، و "هِجِّيرى" (**هِجِّيرى: الدأب والعادة. والشأن، ينظر: ابن السراج،1988م،201/3**)، ولم يجئ إلّا مصدرًا، وعُدَّ في التسهيل هذا الوزن من المشترك (**الطائي،1968م، ص257**)، وقد سمع منه مع الممدودة (**ينظر: الصقلي، 1999م، ص122، وابن عصفور،1978م، 102/1**)، هو عالم بأمره الباطن، و "خِصِّيْصاء"، للاختصاص، و "فِجِّيْراء" للفجر، و "مِكِّيْناء" للتمكّن، وهذه الكلمات تمدّ وتقصر. وجعل الكسائيّ هذا الوزنَ مقيسًا (**ينظر: الزمخشري،2001م، 68/4**) ومن المصادر جاءت مؤنّثةً بالألف، ولم تأتِ إلّا مقصورة، وحكى الكسائي: "خِصيصاءُ" "هو من خِصِّيْصاء قومه"، بالمد، وهو شاذّ، فلا يقاس عليه). وأجاز المدّ في جميع الباب قياسًا، وخالفه جميع البصريين في ذلك، والفرّاءُ من أصحابه. والصّحيح قصره على السّماع (**ينظر: أبو السعادات،1420هـ، 66/2، والزمخشري، 2001م، 68/4**).

وأجاز الكوفيّون كون ألف: (فَعْلَاء) للتأنيث، محتجين بقوله تعالى: {وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ}(**سورة المؤمنون: من الآية 20**) بمنع الصّرف(ينظر: **السيرافي، ح، (2008م**،380/3، **إذ قال:" إن العرب استثقلت قوباء، وخششاء فسكنت استثقالا في اللفظ وألف التأنيث على حالها ولا يصرف، ولم يذكر سيبويه ذا الوجه**)، وخرّجه البصريون على انَّ المنع للعلميّة والتّأنيث المعنويّ لا للتأنيث بالألف (**ينظر: سيبويه، 1988م، 215/3**).

و(الخِلِّيفى) وزن (فِعِّيْلى) هو مصدر جاء لتكثير الفعل والمبالغة، وكلُّ ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه كَالرِّميَّا أي: الترامي الكثير من الجانبين، فليس يريد قوله: رميًا، ولكنه يريد ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرميا واحدًا (**ينظر: سيبويه، 1988م، 41/1، والاستراباذي، 1975م، 327/2-328**).

وَقال سيبويه: أوزان المبالغة لا تجيء إلا من ثلاثي، وأما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقًا، وقد يجئ ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي كالدِّلِّيلَى وَالتِّمِّيمَى وَالهِجِّيرَى والْخِلِّيفَى، أي: كثرة الدلالة، والنميمة، والْهُجْر: أي الهذر، وعن الخلافة، قال عمر رضي الله تعالى عنه زمن خلافته: "لَوْ أَطَقْتُ الْأَذَانَ مَعَ الْخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ" (**ورد هذا الأثر في ابن حنبل، 1997م، 130/3، والمالكي، 1992م، ص199، وابن سعد، 1968م، 230/3**)، أي: لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الأذان لأذنت، وأجاز بعضهم المد في جميع ذلك، والأولى المنع.

جاء لفظ (خِلِّيفَى): وهو اسم بمعنى الخلافة، والخِطِّيبى كذلك، وَكلُّ مصدرٍ كانَ على (فِعِّيْلى) فهو مَقْصور نحو: (الْخِلِّيفَى) و(الخِطِّيبى) (**ينظر: أبو السعادات، 1420ه، 66/2، والعكبري، 1995م، 437/2، والكناش، 2000م، 324/1-325، والأنصاري ،1957م، 290/4**).

وسئل الزمخشري أهو قياس أم سماعي؟ فقال: هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيًا (**ينظر: الاستراباذي، 1975م، 1/ 168، وديكنقور، 1959م، ص16، والشرواني والعبادي، 2016م، 474/1**).

وقيل: إنَّ ذكر المصدر للمبالغة استطراد؛ لأن المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة، كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك؛ لأنه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة (**ديكنقور،1959م،ص16**).

وهذه المصادر لمْ تَجْرِ على (فعَّل) بتشديد العين، وإنما هي من (فَعَلَ) الثلاثي نحو: دلَّ، وهزم، ومكث، وحضَّ، وخصَّ، وحجز، وخلف، الذي جاء على (فِعِّيْلَى) (**ينظر: ناظر الجيش، 1428هـ، 3809/8-3810**).

خلاصة المسألة: خالف الكسائي حتى مدرسته، بنقله من كلام العرب "خِصيصاءُ" بالمدَّ بينما هي القصر، وأنكروا قوله جميع علماء العربية.

المسألة الثالثة: إبدال الهمزة تاءً

قال الاشموني (وحديثًا آخر في باب الإبدال عن عائشة رضي الله عنها، فقال: "ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللهِ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَّزِرَ» (**ابن حنبل،1999م، (ر: 25750) 42/ 488.**

صححه الأرناؤوط) (**توضيح التوضيح للأشموني للباحثة وئام صادق جمعه: 31**).
فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنةً أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى فتبدل ألفًا بعدَ الفتحة نحو: {آمَنْتُ} **[الأنعام من الآية 158].**
قَوْلُهُمْ (اتَّزَرَ) عَامِّيٌّ وَالصَّوَابُ ائْتَزَرَ وزن "افْتَعَلَ" مِنْ الْإِزَارِ وَأَصْلُهُ ائْتَزَرَ بِهَمْزَتَيْنِ الْأُولَى لِلْوَصْلِ وَالثَّانِيَةُ فَاءُ "افْتَعَلَ" (**ينظر: المطرزي، 1979م، 25**)، أو هو بهمزة فألف وعَوَامُّ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ولا وَجْهَ له، لأنه "افْتَعَلَ" من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، وياء بعد الكَسرة نحو "إيمان" وَشَذّت قراءة بعضهم (إِلْآفِهِمْ) (**أراد قوله تعالى: ﴿إِيلَافِهِمْ﴾** [قريش من الآية الثانية] قَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أَبِي بكر: (لإئلف قُرَيْش إعلفهم) بهمزتين الثَّانِيَة سَاكِنة فِي وزن "لإعلان إعلانهم" ثمَّ رَجَعَ عَنهُ فَقَرَأَ مثل حَمْزَة بِهَمْزَة وَاحِدَة. بالتحقيق واوًا بعد الضمة **(السبعة في القراءات ص698، وينظر: البغدادي،1400هـ، ص698)**نحو: أوتمن وأجاز الكَسائي أن يبتدأ ﴿اؤْتُمِنَ﴾ (أراد قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [البقرة: من الآية 283] بهمزتين نقلة عنه ابنُ الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ.
قال ابن مالك (**ابن مالك، (ب ت)، 392**):

وَمَدّاً ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَـ آثِرْ وَائْتَمِنْ
إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاواً، وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

قال: محمد بن أحمد، قال: نا محمد بن القاسم الأنباري (**محمد بن القاسم: الأنباري، أبو بكر بن محمد بن بشار البغدادي، (ت328هـ) روى القراءة عن إدريس بن عبد الكريم، روى القراءة عنه أبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب، ينظر: الزَّبِيدِي، (ب ت)، ص153**) ، قال: نا إدريس بن عبد الكريم، قال: نا خلف بن هشام عن الكسائي أنه جائز للمبتدئ أن يقول: ائت بقرآن بهمزتين. وقال: إن شئت بهمزة واحدة وإن شئت بهمزتين.
قال محمد بن القاسم: هذا قبيح؛ لأنَّ العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة، والقول في ذلك ما قاله محمد بن القاسم، وعليه عامّة أهل الأداء، والذي أجازه الكسائي صحيح مقبول إذ لا يكون إلا عند أخذ وسماع (**ينظر: الأنباري، 1971م، 166/1، والداني، 2007م، 948/2**).
وإنْ كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو: سأّل ولأّل ورأّس، وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقًا فتقول في مثال قِمَطْر من قَرَأَ : قَرِأىٌ وفي مثال سَفَرْجَل منه : قَرَأ: يَأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة (**الأنصاري، 1957م، 383/4**).
وعوام المحدثين يحرفونه؛ فيقرؤنه بألف وتاء مشددة، وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين، ولا وجه لواحد منهما، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما وخص بالثانية، لأنَّ إفراط الثقل حصل بها، وشذت قراءة بعضهم: "إئلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ" بتحقيق الهمزتين (قَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أَبِي بكر (لإئلف قُرَيْش إعلفهم) بهمزتين الثَّانِيَة سَاكِنة، ثمَّ رَجَعَ عَنهُ فَقَرَأَ حَمْزَة بِهَمْزَة وَاحِدَة، وَقَرَأَ ابْن عَامر (لإلاف) على وزن (فعال) بقصرها لَا يَجْعَل بعد الْهمزَة يَاء (إلفهم) بعد الْهمزَة يَاء خلاف لفظ الأولى، وَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة والكسائي وَحَفْص عَن عَاصِم (لإيلف) على وزن (إفعال) بياء قبلهَا همزَة (إلفهم) مثلهَا. (**ينظر: البغدادي**، أ. 1400هـ، 698)، والاحتراز بكونهما من كلمة، عن نحو: "أأتمن زيد أم لا؟ و "أأنت" فعلت هذا؟ وأأتمر بكر أم لا؟ "، فإنه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال: فتقول: أوتمن زيد أم لا؟ وآنت فعلت، وايتمر بكر أم لا؟ لأن همزة الاستفهام كلمة، والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى، وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها "همزتان في كلمة" فتقريب على المتعلمين.
وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية؛ فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سأال ولأال ورأاس، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه(**ينظر: الأشموني**،1998م99/4).
ويجوز أن تقول: (اتَّزَرَ بالمئزر) أيضًا فيمن يدغم الهمزة في التاء، كما يقال: اتَّمَنْتُه، والأصل: ائتمنته(**ينظر: الأزهري،2001م، 169/13، والوفائي، 2005م، 103**).
وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين، ولا وجه لواحد منهما؛ وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما، وخص بالثانية، لأنَّ أفراط الثقل حصل بها، وشذت قراءة بعضهم: "ائلافهم رحلة الشتاء والصيف" [قريش: 2]

بتحقيق الهمزتين، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو: أأتمن زيد أم لا؟ وأأنت فعلت هذا؟ وأأتمر بكر أم لا؟ فإنه لا يجب فيه الإبدال؛ بل يجوز(**الصبان، 1997م، 416/4**).

فيقرءونه بألف وتاء مشددة، ولا وجه له؛ لأنَّه افتعل من الإزار، ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة.

وياء بعد الكسرة؛ نحو: إيمان، وشذت قراءة بعضهم: "إِئْلَافِهِمْ" بالتحقيق.

وواوًا بعد الضمة؛ نحو: "أُوتُمِن"، وأجاز الكسائي أنْ يبتدأ أُؤتُمِنَ، بهمزتين، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، ورده (**النجار، 2001م،368/4**).

خلاصة المسألة: أصل الفعل (أزرَ) من الإزار، وكان القياس أن يُقال: (ائْتزر، وتأتَزر) غير أنَّ الهمزة قلبت تاءً، وأدغمت في تاء الافتعال؛ والقصد هو خفة النطق، لأنَّ الانتقال من الهمزة إلى التاء المشددة أخف في النطق من الانتقال من الهمزة إلى الهمزة إلى التاء، والعرب تكره اجتماع الهمزتين.

الخاتمة

اختلف أصحاب علوم البيان في الاستدلال بالحديث والأثر، فصاروا إلى ثلاث اتجاهات، فمنهم من أخذ مطلقًا، ومنهم من منع مطلقًا، ومنهم من توسط، فأخذ بشروط.

ومن أبرز نتائج المبحث وتوصياته، التي وفقني الله تعالى ببلوغها:

أبرز نتائج المبحث:

أولًا: تميزت لغة العرب بالصرف في اللفظة الواحدة، وفي بحثي تناولت: المصدر واسم المصدر والإدغام والإبدال والتصغير والمبالغة.

ثانيًا: الأشموني يستدل بالحديث والأثر في المسائل الصرفية.

وأهم التوصيات:

1- إن كتب الصرف أرض خصبة وميدان رحب لإقامة دراسات وأبحاث متنوعة ومتعددة حوله.

2- يمكن دراسة الكتاب من ناحية الشواهد النحوية، وفيه ما يروي ظمأ الدارسين.

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

1. ابن الجزري، م. (1399هـ). النشر في القراءات العشر، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.

2. ابن السراج، م. (1988م). الأصول في النحو، (ط3). مؤسسة الرسالة-بيروت.

3. ابن الناظم، م. (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.

4. ابن الوردي، ع. (2008م). شرح ألفية ابن مالك=تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، (ط1). مكتبة الرشد-الرياض.

5. ابن جني، ع. (1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ط2). وزارة الأوقاف-القاهرة.

6. ابن حنبل، أ. (1997م). موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، (ط1). عالم الكتب-القاهرة.

7. ابن سعد، م. (1968م). الطبقات الكبرى، (ط1). دار صاد-بيروت.

8. ابن سيده، ع. (2000م). المحكم والمحيط الأعظم، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.

9. ابن عصفور، ع. (1978م). الممتع الكبير في التصريف،(ط3). دار الأفاق الجديد-بيروت.

10. ابن قيم الجوزية، ش. (1954م). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، (ط1). أضواء السلف-الرياض.

11. ابن مالك، م. (1427هـ). ألفية ابن مالك، (ط1). مكتبة العروبة-الكويت.

12. ابن منظور، م. (1414هـ). لسان العرب، (ط3). دار صادر-بيروت.

13. ابن يعيش، م. (2001م). شرح المفصل، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.

14. أبو السعادات، م. (1420هـ). البديع في علم العربية، (ط1). جامعة أم القرى-مكة المكرمة.

15. أبو حيان، م. (1990م). شرح التسهيل، (ط1). دار هجر-مصر.
16. أبو حيان، م. (١٩٩٨م). ارتشاف الضرب من لسان العرب،(ط1). مكتبة الخانجي-القاهرة.
17. أبو حيان، م. (2001م). البحر المحيط في التفسير، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.
18. أبو حيان، م. (2013م). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (ط1). دار القلم-دمشق.
19. الأزهري، خ. (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو،(ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.
20. الأزهري، م. (2001م). تهذيب اللغة، (ط1). دار إحياء التراث العربي-بيروت.
21. الاستراباذي، م. (1975م). شرح شافية ابن الحاجب، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.
22. الأسدي، ب. (1993م). ديوانه، (ط1). دار الشرق العربي-بيروت.
23. الأشموني، ع.(1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك=منهج السالك على ألفية ابن مالك،(ط1). لبنان: دار الكتب العربي-بيروت.
24. الألباني، م. (1405ه). إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (ط2). المكتب الإسلامي-بيروت.
25. الأنباري، ع. (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (د ت). المكتبة العصرية-لبنان.
26. الأنباري، م. (1971م). إيضاح الوقف والابتداء، (ط1). مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.
27. الأنصاري، ع. (1957م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ط2). مطبعة محمد علي صبيح-مصر.
28. البخاري، م.(1422هـ). صحيح البخاري، (ط1). دار طوق النجاة- بيروت.
29. البغدادي، أ. (1400هـ). السبعة في القراءات، (ط2). دار المعارف-القاهرة.
30. البغدادي، ع. (1960م). سنن الدار قطني، (ط1). دار المعرفة-بيروت.
31. البكري، م. (2004م). دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، (ط4). دار المعرفة-لبنان.
32. التبريزي، ع. (2008م). الكافي في علوم الحديث، (ط1). الدار الأثرية-عمان.
33. الثمانيني، ع. (1999م). شرح التصريف،(ط1). مكتبة الرشد-الرياض.
34. الجوجري ،ش. (2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (ط1). عمادة المبحث العلمي بالجامعة الإسلامية- السعودية.
35. الخشرم، هـ. (1986م). ديوانه، (ط2). دار القلم- دمشق.
36. الداني، ع. (2007م). جامع البيان في القراءات السبع، (ط1). جامعة الشارقة-الأمارات العربية المتحدة.
37. الدمشقي، أ. (2000م). كشف الخفاء ومزيل الإلباس، (ط1). المكتبة العصرية-بيروت.
38. ديكنقور، أ. (1959م). شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، (ط3). مطبعة ألبابي الحلبي-مصر.
39. الزَّبِيدِي، م. (ب ت). طبقات النحويين واللغويين، (ط2). دار المعارف-مصر.
40. سيبويه، ع. (1988م). الكتاب، (ط3). مكتبة الخانجي-القاهرة.
41. السيرافي، ح، (2008م). شرح كتاب سيبويه، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.
42. الشجري، ي. (2001م). ترتيب الأمالي الخميسية، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.
43. شرح ألفية ابن مالك، الحازمي، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، http://alhazme.net الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس-138 درسًا.
44. الشرواني والعبادي، ع، أ. (2016م). حواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للهيتمي، (ط1). دار إحياء التراث العربي-بيروت.
45. الشيباني، أ. (1999م). مسند أحمد ابن حنبل، (ط2). مؤسسة الرسالة-بيروت.
46. الصبان، م. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك. (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.

47. الصقلي، ع.(1999م). أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، (ط1). دار الكتب والوثائق القومية-القاهرة.
48. الصنعاني، ع.(1403هـ). المصنف، (ط2). المكتب الإسلامي-بيروت.
49. الطائي، م. (1968م). شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، (ط1). دار الكتاب العربي-القاهرة.
50. الطيالسي، س. (1999م). مسند أبي داود، (ط1). دار هجر-مصر.
51. العكبري، ع. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب، (ط1). دار الفكر-سوريا.
52. الفارسي، ح. (1993م). الحجة للقراء السبعة، (ط2). دار المأمون للتراث-سوريا.
53. الفجال، م. (1997م). الحديث النبوي وأثره في النحو العربي، (ط2). أضواء السلف-الرياض.
54. الكناش، أ. (2000م). الكناش في فني النحو والصرف، (ط1). المكتبة العصرية-بيروت.
55. المالكي، م.(1992م). القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، (ط1). دار الغرب الإسلامي-بيروت.
56. مجلة مجمع اللغة العربية الملكي،(1934م). الطبعة الأميرية-القاهرة.
57. المدني، م. (1985م). الموطأ، (ط1). دار إحياء التراث العربي- بيروت.
58. المرادي، ح. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ط1). دار الفكر العربي-مصر.
59. المروزي، ع. (1419هـ). الزهد والرقائق، (ط1). دار الكتب العلمية-بيروت.
60. المطرزي، ن. (1979م). المغرب في ترتيب المعرب، (ط1). مكتبة إسامة بن زيد-حلب.
61. ناظر الجيش، م. (1428ه). شرح التسهيل=تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (ط1). دار السلام-مصر.
62. النجار، م. (2001م). ضياء السالك إلى أوضح السالك، (ط1). مؤسسة الرسالة-بيروت.
63. النيسابوري، م. (1997م). المستدرك على الصحيحين،(ط1). دار الحرمين-مصر.
64. مسلم، م. (2001م). صحيح مسلم،(ط1). دار إحياء التراث العربي-بيروت.
65. الهروي، أ. (1999م). الغريبين في القرآن والحديث، (ط1). مكتبة نزار مصطفى الباز-السعودية.
66. الهمداني، ع. (1400هـ). المساعد على تسهيل الفوائد، (ط1). دار الفكر-سوريا.
67. الوفائي، ن. (2005م). المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، (ط1). مكتبة السنة-القاهرة.

References

- **The Holy Quran.**

1) **Ibn Al-Jazari, M. (1399 AH).** ***Alnashr Fi alqira'at aleashri*****, (1st ed.), Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.**

2) **Ibn Al-Sarraj, M. (1988).** ***Principles of grammar*****, (3rd Edition). Lebanon: Al-Resala Publishers.**

3) **Ibn Al-Nazim, M. (2000).** ***Sharah Ibn Al-Nazim Fi Alfiah Ibn Malik*****, (1st ed.). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.**

4) **Ibn Jinni, p. (1999).** ***Al-Muhtasib Fi tabyin wujuh shawadhi alqira'at wal'iidah eanha*****, (2nd edition). Egypt: Ministry of Awqaf - Cairo.**

5) **Ibn Saad, M. (1968 AD).** ***The major classes*****, (1st ed.). Lebanon: Dar Sader, Beirut.**

6) **Ibn Sayeda, A. (2000).** ***The Arbitrator and the Greatest Ocean*****, (1). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.**

7) **Ibn Asfour, A. (1978).** ***Al-Mumti' Al-Kabir in Al-Tasrif*****, (3rd ed.). Lebanon:**

New Horizons House, Beirut.

8) Ibn Malik, M. (1427 AH). *Alfiya Ibn Malik*, (1st ed.). Kuwait: Al Orouba Library.

9) Ibn Manzoor, M. (1414 AH). *Lisan Al-Arab*, (3rd ed.). Lebanon: Dar Sader, Beirut.

10) Abu Al-Saadat, M. (1420 AH). *Al-Badi' fi elem alarabiah*, (1 edition). Kingdom of Saudi Arabia: Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.

11) Al-Azhari, K. (2000). *Explanation of the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar*, (1st ed.). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut

12) Al-Azhari, M. (2001). *Refining the language*, (1st ed.). Lebanon: Arab Heritage Revival House-Beirut.

13) Al-Astarabadi, M. (1975). *Sharah Shafia Ibn Al-Hajib*, (1st ed.). Lebanon: Scientific Books House, Beirut.

14) Al-Asadi, B. (1993). His collection, (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Sharq Al-Arabi - Beirut.

15) Al-Ashmouni, P. (1998). *Sharah Al-Ashmouni fi Alfiya of Ibn Malik*. Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Arabi-Beirut.

16) Al-Albani, M. (1405 AH). *Irrigation of the grateful in Takhreej hadiths of Manar Al-Sabil*, (2nd Ed.). Lebanon: Islamic Office - Beirut.

17) Al-Anbari, P. (2003). *Al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiayna: albasariiyn walkufiiyn* (B ed.). Lebanon: Modern Library.

18) Al-Anbari, M. (1971). *Explanation of endowment and beginning*, (1st ed.). Syria: Publications of the Arabic Language Academy - Damascus.

19) Al-Andalusi, M. (1998). *Irtishaf Aldarb min Lisan Al-Arab*, (1st ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

20) Andalusi, M. (1990). *Sharah Altasheel*, (1st ed.). Egypt: Dar Hajar.

21) Andalusi, M. (2001). *Al-Bahr al-Muheet fi al-Tafsir*, (1st ed.). Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.

22) Al-Andalusi, M. (2013). *Appendix and supplementation in explaining the book of facilitation*, (1st ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.

23) Al-Ansari, P. (1957). *The clearest paths to Alfiya Ibn Malik*, (2nd edition). Egypt: Muhammad Ali Sobeih and Sons Press.

24) Al-Bukhari, M. (1422 AH). *lijamie almusnad alsahih almukhtasar min 'umur rasul allah salaa allah ealayh wasalama, muslim wasunanah wa'ayaamuh*, (1). Lebanon: Touq Al-Najat House, Beirut.

25) Al-Baghdadi, A. (1400 AH). *The seven readings*, (2nd ed.). Egypt: Dar al-Ma'arif, Cairo.

26) Al-Baghdadi, P. (1960). *Sunan al-Daraqutni*, (1st ed.). Lebanon: Dar al-Ma'rifah, Beirut.

27) Al-Bakri, M. (2004). *The Peasants' Guide to the Roads of Riyadh Al-Salihin*, (4th ed.). Lebanon: Dar Al-Maarifa.

28) Bin Al-Wardi, P. (2008). *Sharah Alfiya Ibn Malik called "Tahrir al-Khasasah fi Tayseer al-Khalasah"* (1st ed.). Kingdom of Saudi Arabia: Al-Rushd Library, Riyadh.

29) Bin Hanbal, A. (1997). *Encyclopedia of the sayings of Imam Ahmed bin Hanbal in Rijal al-Hadith and its causes*, (1st ed.). Egypt: World of Books, Cairo.

30) Al-Tabrizi, p. (2008). *Al-Kafi fi uluom Al-Hadith*, (1st ed.). Amman: The Archaeological House.

Al-Thamani, P. (1999). *Explanation of drainage*, (1st ed.). Kingdom of Saudi Arabia: Al-Rushd Library, Riyadh.

32) Al-Jawji, Sh. (2004). *Sharh shudhur aldhahab fi maerifat kalam Arabs*, (1st ed.). Kingdom of Saudi Arabia: Deanship of Scientific Research, Islamic University

33) Al-Jawziyyah, Sh. (1954). *Guidance of the traveler to solve the millennium of Ibn Malik*, (1st ed.). Kingdom of Saudi Arabia: Adwaa Al-Salaf - Riyadh.

34) Al-Khashram, H. (1986). *His Diwan*, (2nd ed.). Syria: Dar al-Qalam, Damascus.

35) Al-Dani, P. (2007). *Collector of the statement in the seven readings*, (1st ed.). United Arab Emirates: University of Sharjah.

36) Al-Dimashqi, A. (2000). *Kashf alkhafa' wamuzil alasbab*, (1st ed.).Lebanon: Modern Library - Beirut.

37) Dikangor, A. (1959). *Two explanations on the paths of souls in the science of morphology*, (3rd ed.). Egypt: Albabi Al-Halabi and Sons Press.

38) Al-Zubaidi, M. (BT). *Layers of grammarians and linguists*, (2nd ed.).Egypt: Dar al-Maarif.

39) Al-Zamakhshari, M. (2001). *Explanation of the detailed*, (1st ed.).Lebanon: Scientific Books House, Beirut.

40) Sibawayh, p. (1988 AD). *Al-Kitab*, (3rd ed.). Cairo: Al-Khanji Library.

41) Al-Serafy, H, (2008). *Sharah Kitab Sibawayh's*, (1st ed.). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.

42) Al-Shajari, Y. (2001). The order of the Thursday hopes, (1st ed.). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.

43) Explanation of Alfiya Ibn Malik, Al-Hazmi, Abu Abdullah, Ahmed bin Omar bin Musaed, audio lessons transcribed by Sheikh Al-Hazmi website, http://alhazme.net The book is numbered automatically, and the part number is the lesson number - 138 lessons.

44) Al-Sherwani and Al-Abadi, A, A. (2016). *Hawashi al-Shirwani and al-Abadi on Tohfa al-Muhtaj explaining the curriculum to al-Haytami*, (1st ed.). Lebanon: Arab Heritage Revival House, Beirut.

45) Al-Shaibani, A. (1999). *Musnad Ahmad Ibn Hanbal*, (2nd ed.). Lebanon: Al-Resala Foundation, Beirut.

46) Al-Sabban, M. (1997). Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik. (1st Ed.). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.

47) Al-Saqli, P. (1999). *Structures of nouns, verbs and sources*, (1st ed.). Cairo: National Books and Documents House.

48) Al-Sana'ani, p. (1403 AH), *Al-Musannaf*, (2nd Edition). Lebanon: Islamic Office - Beirut.

49) Al-Taie, M. (1968). *Explanation of Facilitating Benefits and Complementing the Purposes*, (1st Ed.). Egypt: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo.

50) Al-Tayalisi, S. (1999). Musnad Abi Dawood, (1 edition). Egypt: Dar Hajar.

51) Al-Akbari, P. (1995). *Allibab fi eilal albina' wal'iierab*, (1st Ed.). Syria: Dar Al-Fikr.

52) Al-Farsi, H. (1993). *The argument for the seven readers*, (2nd ed.). Syria: Dar Al-Ma'moun for Heritage.

53) Al-Fajal, M. (1997). *The hadith of the Prophet and its impact on Arabic grammar*, (2nd ed.). Kingdom of Saudi Arabia: Adwaa Al-Salaf- Riyadh.

54) Al-Kanash, A. (2000). *Al-Kanash in the art of syntax and morphology*, (1st ed.). Lebanon: Modern Library - Beirut.

55) Al-Maliki, M. (1992). *Al-Qabas in the explanation of Muwatta Malik bin Anas*, (1st ed.). Lebanon: Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut.

56) Journal of the Royal Arabic Language Academy, (1934 AD). Egypt: Amiri Edition - Cairo.

57) Al-Madani, M. (1985). *Al-Muwatta'*, (1st ed.). Lebanon: Arab Heritage Revival House, Beirut.

58) Al-Moradi, H. (2008). ***Clarifying the purposes and paths explaining Alfiya Ibn Malik*****, (1 edition). Egypt: Arab Thought House.**

59) Al-Marwazi, A. (1419 AH). ***Alzuhd walraqayiq*****, (1). Dar Al Kotob Al Ilmiyah Publishing House, Beirut.**

60) Al-Matazi, N. (1979). ***Morocco in the arrangement of Arabs*****, (1st ed). Syria: Osama bin Zaid Library, Aleppo.**

61) Nazir Al-Jaysh, M. (1428 AH). ***Explanation of the facilitation called "Tamheed Al-Qawaid Bi Sharh Tasheel Al-Fawa'id"*****, (1st ed.). Egypt: Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation.**

62) Al-Najjar, M. (2001). ***Diaa Al-Salik to the clearest Al-Salik*****, (1st Ed.). Lebanon: Al-Resala Publishers.**

63) Al-Nisaburi, M. (1997). ***Al-Mustadrak on Al-Sahihain*****, (1st ed.). Egypt: Dar Al-Haramain.**

64) Al-Nisaburi, M. (2001). ***Almusnad alsahih almukhtasar binaql aleadl ean aleadl 'iilaa rasul allah salaa allah ealayh wasala*****, (1st Ed.). Lebanon: Arab Heritage Revival House, Beirut**

65) Al-Harawi, A. (1999 AD). ***Strangers in the Qur'an and Hadith*****, (1st Ed.). Saudi Arabia: Nizar Mustafa El-Baz Library.**

66) Al-Hamdani, A. (1400 AH). ***Assistant to facilitate benefits*****, (1st Ed.). Syria: Dar Al-Fikr.**

67) Al-Wafa'i, N. (2005 AD). ***The Nasri readings of the Egyptian printing presses in***